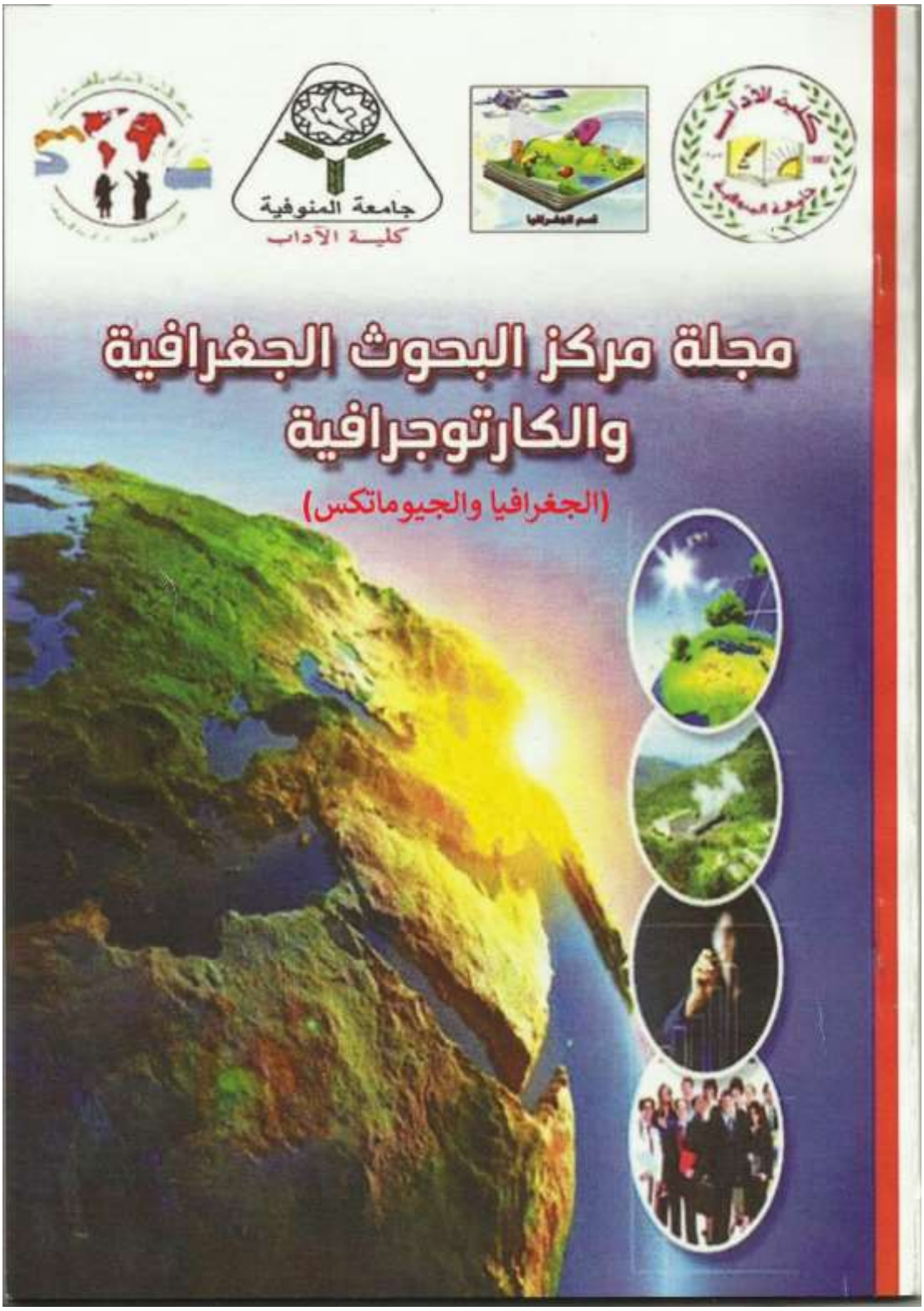
جامعة المنوفية
كلية الآداب
مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية
(الجغرافيا والجيوماتكس)

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بكلية الآداب – جامعة المنوفية
Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية

بكلية الآداب – جامعة المنوفية

مجلة علمية مُحَكَّمَة – نصف سنوية

هيئة التحرير للمجلة	
أ.د/ عواد حامد محمد موسي	رئيس التحرير
أ.د/ إسماعيل يوسف إسماعيل	نائب رئيس التحرير
أ.د/ عادل محمد شاويش	مساعد رئيس التحرير
أ.د/ عبد الله سيدي ولد محمد أبنو	السادة أعضاء هيئة التحرير
د/ سالم خلف بن عبد العزيز	
د/ محمد فتح الله محمد النتيفة	
د/ طوفان سطام حسن البياتي	
د/ سهام بنت صالح سليمان العلولا	
د/ محمود فوزي محمود فرج	
د/ صابر عبد السلام أحمد محمد	
د/ صلاح محمد صلاح دياب	سكرتير التحرير

موقع المجلة علي بنك المعرفة المصري: https://mkgc.journals.ekb.eg/

الترقيم الدولي الموحد للطباعة: ٢٣٥٧-٠٠٩١
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ٢٧٣٥-٥٢٨٤

تتكون هيئة تحكيم إصدارات المجلة من السادة الأساتذة المحكمين من داخل وخارج اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في جميع التخصصات الجغرافية

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بكلية الآداب – جامعة المنوفية
Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

بحث:

الصراع الأهلي في دارفور – أسبابه وتداعياته – دراسة جغرافية

إعداد الدكتور: سعيد علي كوزي *

* قسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة الفاشر، السودان

ملخص البحث:

تناولت الدراسة الصراع الأهلي في إقليم دارفور خلال الفترة ما بين ١٩٣٢–٢٠٢١م، وهدفت إلى معرفة أهم أسبابه، والوقوف على التداعيات المحلية والقومية التي ترتبت عليه، ومدى فاعلية الآليات والتدابير التي ظلت تستخدم في معالجته. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي، والإقليمي.

وللحصول على البيانات اعتمد الباحث على الملاحظة والمقابلات الشخصية، وتقارير المؤسسات والمعلومات المدونة. توصل الباحث إلى العديد من النتائج والتوصيات أهمها: لعب العامل البيئي المتمثل في تراجع معدلات الأمطار، وموجات الجفاف، ونقص القدرة البيولوجية للأرض دوراً مهماً في خلق العديد من الصراعات الأهلية والزيادة من حدتها. الزيادة الكبيرة في عدد سكان الإقليم خلال الفترة بين ١٩٥٦–٢٠٠٨م (٥٦٤٪) وتقليدية الإنتاج من أهم أسباب التنافس حول الموارد، وتعقيد العلاقات الاجتماعية بين سكان الإقليم. نتيجة لإهمال المشكلات المثيرة للصراع الأهلي بالإقليم وتبني حلول إسعافية لها؛ تَعَقَّدَ

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بكلية الآداب – جامعة المنوفية
Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

الوضع وخرج عن سيطرة الدولة، وأصبح مبرراً للتدخل الدولي، مما أضعف سيادة الدولة على الإقليم.

ومن التوصيات: على السلطات الحكومية توفير الأمن والحماية لكافة المواطنين بصورة متوازنة حتى لا تضعف العلاقة بين الدولة والمواطن فتحل القبيلة محلها، وينْهَدِم أهم أركان الدولة. على الدولة تدعيم الوشائج الاثنوجرافية وزرع الثقة بين سكان الإقليم من خلال البرامج الوطنية والتربوية والعقدية منعاً للانقسام المجتمعي وحفاظاً على لُحْمَة الوطن. على جميع أفراد المجتمع إعمار مبدأ حسن الجوار والاحترام المتبادل، وإحكام سيادة القانون لأي خلافات يمكن أن تنشأ وسط المجتمع.

الكلمات مفتاحية: دارفور، الإدارة الأهلية، الصراع الأهلي، موجات الجفاف، هشاشة المجتمع.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

مقدمة :

ظل إقليم دارفور منذ أمد بعيد يشهد توترات وصراعات متكررة ترجع جزورها التاريخية إلى فترة الاستعمار وما بعد الاستقلال، ومرت هذه النزاعات بين المجموعات القبلية في دارفور بمرحلتين رئيستين في تطورهما وهي: نزاعات بسيطة ومحدودة الأسر كالتحرشات القبلية والاشتباكات بين الحين والآخر، وهذه انحصرت في الفترة ما بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وكانت نادراً ما تتجاوز الإطار الجغرافي المحدد للنزاع أو المجموعتين المتنازعتين؛ ونزاعات متأججة طويلة المدى ظهرت منذ منتصف الثمانينات وحتى الوقت الراهن (مسعود،٢٠١٦م).

إن مشكلة الصراعات الأهلية في إقليم دارفور تعد من أكثر المشكلات الشائكة التي تعرض لها السودان في تاريخه الحديث؛ وذلك لتداخل العديد من العوامل الطبيعية والبشرية ذات الأبعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمثل الركيزة التي تنطلق منها معظم الأحداث الأهلية المتكررة في الإقليم. وأصبح من الصعب وضع حد لها أو احتوائها إلى درجة أنها أخذت الطابع الدولي. لكل ذلك نجد معظم المعالجات والتدابير التي اتخذت على المستوى المحلي والمركزي بغيت إيقافها أو الحد منها فشلت نتيجة للمعالجات الخاطئة دون التشخيص الدقيق لها، والمسكنات التي لازمت معظم الحلول وسرعان ما تعود هذه الإشكاليات من جديد متخذة في ذلك مداخل مختلفة منها ما هو سياسي أو اقتصادي أو جهوي أو إثني.

تطورت هذه الأحداث والصراعات من صراعات محلية محدودة إلى صراعات معقدة؛ ولما لم تجد الحلول المناسبة في حينها من كافة النخب السياسية الحاكمة (لمختلف الحكومات الوطنية) تراكمت وتبلورت بأبعادها المختلفة (طبيعية

وبشرية) حتى وصلت إلى حد الانفجار عام ٢٠٠٣م عندما رفعت مجموعة من أبناء الإقليم السلاح في وجه الدولة منطلقة من ذات الأسباب باعتبار المسئولية العُلي للدولة فيما يلي الأحداث والحياة بصورة عامة في الإقليم. وفي هذا الصدد أوردت مجموعة الأزمات الدولية في تقريرها المقدم للأمم المتحدة عام ٢٠٠٤م "أن مشكلة دارفور ناشئة في الأساس على تقصير الحكومات السودانية المتعاقبة وإخفاقها في بناء الأمة السودانية على أساس مبدأ المساواة والمواطنة، الأمر الذي غذى روح الهوايات الفرعية (إثنية قبلية) وتطورت لتصبح هوايات سياسية بدلاً عن أنها تكون في إطار التنوع الثقافي للمجتمع". وهي ظاهرة ماثلة في كل تفاصيل المجتمع في دارفور؛ بل هي الآن في تنامٍ مستمر، وأصبح الساسة يتعاملون معها باعتبارها واقع لابد من التعامل بتفاصيله المشوهة بدلاً من البحث عن آليات تعمل على الحد منها والتقليل من تأثيرها الأمر الذي قاد الإقليم برمته إلى مستنقع أصبح من الصعب الخروج منه.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن إقليم دارفور على الرغم من الموارد الطبيعية والبشرية الجيدة التي يتمتع بها والمساحة الكبيرة التي يزخر بها التي تمثل حوالي (خمس مساحة السودان) والعديد من القواسم الاثنوجرافية التي تربط بين سكان الإقليم إلا أن هذا الإقليم شهد أعنف الصراعات الأهلية التي مر بها السودان في تاريخه الحديث، ومازال هذا الصراع يراوح مكانه حتى الآن؛ بل أصح في زيادة مضطردة على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت وما تزال تبذل على كافة المستويات (محلية – قومية – دولية) الأمر الذي يتطلب دراسة متأنية للوقوف على أسبابه وتداعياته. وحتى تضح المشكلة بصور أوضح يمكن طرح السؤال

الرئيسي التالي: **ماهي أهم العوامل المحركة للصراع الأهلي في دارفور؟** ومن خلال هذا السؤال الرئيسي يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في النزاع الأهلي بإقليم دارفور؟

٢- ما دور العوامل البيئية في تحريك الصراع في إقليم دارفور؟

٣- ما العوامل السياسية والإدارية التي ساهمت في تأجيج الصراع في إقليم دارفور؟

٤- ما النتائج التي ترتبت على الصراع الأهلي في إقليم دارفور؟

مبررات اختيار الموضوع :

هناك عدة مبررات دفعت الباحث للخوض في دراسة هذا الموضوع منها ما هو موضوعي، وما هو ذاتي وذلك على النحو التالي:

أولاً المبررات الموضوعية: تمثلت في كون الصراع الأهلي في دارفور يعتبر من أكثر المشكلات التي شغلت المجتمع السوداني والعالم في الآونة الأخيرة، وما تزال تراوح مكانها، كما أن الصراع أصبح واحداً من أهم مهددات الأمن القومي السوداني باعتباره مدخلاً للعديد من الأطراف الخارجية التي ظلت تبحث عن ذرائع للتدخل في الشأن المحلي تحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية ومصالحها الخاصة، فضلاً عن أن هذا الصراع راحت ضحيته ألاف الأنفس البريئة التي تم الزج بها من حيث تدري ولا تدري في أتون هذا الصراع.

ثانياً المبررات الذاتية: بالإضافة إلى الأسباب العلمية والموضوعية من هذه الدراسة هناك أسباب ذاتية تمثلت في كون الباحث من أبناء الإقليم يحس بمعاناة أهله، ويشعر بالتهديدات المحلية والقومية والدولية التي تترتب على هذا الصراع. كما أن موضوع الدراسة هو أحد اهتمامات الباحث الشخصية وارتباطه بتخصصه

الدقيق الخاص بالجغرافيا السياسية الأمر الذي زاد من شغفه للولوج في هذا الموضوع.

أهداف البحث:

يسعى الباحث لتحيق الأهداف التالية:

١- الوقوف على أهم أسباب الصراع الأهلي في دارفور

٢- الوقوف على التداعيات المحلية والقومية التي ترتبت على الصراع في إقليم دارفور.

٣- معرفة مدى فاعلية الآليات والتدابير التي ظلت تستخدم في معالجة الصراعات الأهلية بدارفور.

٤- الخروج بنتائج وتوصيات من شأنها الإسهام في معالجة الصراع الأهلي والحد منه بمنطقة الدراسة.

فروض البحث:

يسعى الباحث لتحيق الفروض التالية:

١-تتداخل أسباب الصراع الأهلي في دارفور ما بين الأبعاد الاثنوجرافية والسياسية والاقتصادية والإدارية.

٢- يلعب البعد البيئي وتقليدية الإنتاج دوراً مهماً في إزكاء روح الصراع بين المكون الاجتماعي في الاقليم.

٣- عدم تبني حلول موضوعية ومستدامة للصراع الأهلي في دارفور عقد الوضع الاجتماعي وأخرجه عن السيطرة بصورة أصبحت تهدد الأمن القومي السوداني ككل.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الصراع الأهلي في الإقليم، والوقوف على دور العوامل الطبيعية والبشرية المحركة لهذا الصراع والتعقيدات الناتجة عنها، إلى جانب استخدام الباحث للمنهج التاريخي لتتبع مراح الصراع ومالاته الآنية والتنبؤ بمستقبله والنتائج المترتبة عليه. كما استخدم الباحث المنهج الإقليمي هو المنهج الذي يشمل دراسة تفاعل كافة الظاهرات الجغرافية (الطبيعية والبشرية) في إطار وحدة مكانية واحدة (الإقليم)، وعبره يستطيع الباحث أن يحدد أثر شخصية الإقليم في تشكيل النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة ومعرفة دوره في طابع الصراع الماثل.

مصادر بيانات البحث:

اعتمد الباحث على المعلومات الخاصة بالبحث من خلال البيانات الأولية المتمثلة في ملاحظة الباحث الشخصية ومعايشته للأحداث باعتباره مهتم بالصراعات الأهلية في الإقليم، ومتابعته لها، ومقابلة العديد من زعماء الإدارات الأهلية وبعض لجان الأجاويد وفض النزاعات، فضلاً عن حضوره العديد من مؤتمرات الصلح الأهلة. أما البيانات والمعلومات الثانوية فتتمثل في: الكتب المنهجية، والرسائل العلمية، والأبحاث المنشورة في الدوريات أو تلك التي قدمت في المؤتمرات والمنتديات العلمية، والتقارير والإحصاءات والنشرات التي صدرت عن الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

حدود البحث:

أولاً – الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في إقليم دافور الذي يقع غربي السودان بحدوده الجغرافية المعروفة التي سيرد تفصيلها عند الحديث عن الخصائص الجغرافية للإقليم.

ثانياً–الحدود الزمانية: وهي الفترة من عام ١٩٣٢م –٢٠٢١م التي شملتها الدراسة بالتحليل والمتابعة، حيث تضمنت هذه الفترة ظهور الصراعات الأهلية لأول مرة، ومن ثم تصاعدها بصورة مضطردة حتى الآن.

الدراسات السابقة:

دراسة رباح (١٩٩٨م**)** عن " دور الحكومة المركزية والإدارة الأهلية في فض النزاعات القبلية في دارفور " توصلت الدراسة إلى أن النزاعات القبلية في السودان بصورة عامة وفي دارفور بصفة خاصة، هي نزاعات عميقة ذات أبعاد سياسية واقتصادية وإدارية وعرقية تجعل من مؤسسة الإدارة الأهلية بحكم التصاقها بالمجتمع وإلمامها بالأعراف القبلية هي الأكثر قدرة ونجاحاً في احتواء تلك النزاعات، إلا أن تدخل الحكومات سواء كانت ولائية أو مركزية في الشئون القبلية دون دراسة مسبقة، وبشكل يناوئ الأعراف التي تحكم النسيج الاجتماعي القبلي سعياً وراء مكاسب سياسية من شأنه أن يؤدي إلي نزاعات قبلية عنيفة يكون نتاجها تفكك الكيانات القبلية المتماسكة، إضافة إلى إثارة كوامن واستقطابات عرقية حادة .

محمد صالح (١٩٩٩) تناول " الصراع القبلي في دارفور " ، وحدد أسباب الصراع إلى أسباب مباشرة وغير مباشرة .أولاً **الأسباب المباشرة** : الصراع التقليدي بين المزارعين والرعاة، والتنافس حول الموارد الطبيعية، والتعصب القبلي، والصراع حول السلطة، وأبعاد ملكية الحواكير، وظاهرة الهمبتة والنهب المسلح، وانتشار السلاح ، والبعد الخارجي الذي يساهم في تأجيج الصراعات القبلية، وعدم الاستقرار . ثانياً **الأسباب غير المباشرة:** وهي تتمثل في غياب التنمية، غياب هيبة الدولة، عدم ممارسة السلطة، القصور الإداري.

دراسة نور (٢٠٠٠) بعنوان " الصراعات القبلية في دارفور " الأسباب والآثار على البيئة الاجتماعية، توصلت الدراسة إلي أن تفسير مشكلة النزاع القبلي في دارفور بأنها نتيجة صراع حول الموارد الطبيعية وإهمال الأسباب الأخرى يؤدي بصورة مباشرة إلي الوقوع في الفهم الخاطئ للأسباب الحقيقية والكلية للمشكلة ، وبالتالي يؤدي إلى تبني وطرح حلول إسعافية غير قابلة للبقاء. كذلك أن طبيعة التكوين القبلي في دارفور لا يؤدي إلى الصراع إلا بتدخل عوامل أخرى خارجية تؤثر على شكل البناء الاجتماعي.

دراسة آدم (٢٠٠١م) عن " مهددات التعايش السلمي بدارفور " أشار إلي أن سبب الحروبات التي دائماً ما تكون بين الرعاة والمزارعين ذات دلالات سياسية واقتصادية وإدارية وجغرافية ترتبط بالموقع والبيئة المحيطة. وهذه الدلالات تتمثل في السياسة القومية والمحلية التي ظلت تمارسها الحكومات المختلفة تجاه المنطقة.

دراسة بشارة (٢٠٠٢م) التي جاءت بعنوان " الصراع القبلي بولاية غرب دارفور " توصل إلى أن أسباب الحروبات بين الرعاة والمزارعين بالإضافة إلى الأسباب التقليدية المتعارفة هنالك أسباب أخرى تتمثل في ضعف الإدارات الأهلية وفقدان هيبتها واختلال النظام الإداري بين أصحاب الدار وعمارها، بالإضافة إلي ظهور لجان الأجاويد الطفيلية ممن تنقصهم الخبرة بالإضافة إلي الذين يؤثرون مصالحهم الشخصية.

دراسة حقار (٢٠٠٣م) التي تناولت " البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور " ، خلصت الدراسة إلى عدم وجود تخطيط تنموي سليم في المركز بصفة عامة لإهماله مسألة تقديم الخدمات للريف وخلق فرص عمالة به أدى إلى جعل المدن أماكن جذب من الريف، مما أدي إلى التنافس بالأعمال الخدمية، واكتظاظ المدن

بالبطالة مما ساهم بدرجة كبيرة في الصراع الدامي بالريف لارتباط القبائل في المدن بذويهم في الريف .

إن أسباب النزاع كثيرة ولكن أكثرها أثراً هو غياب هيبة الدولة، وسلطاتها بدارفور مما جعل من ذات الأسباب التقليدية للنزاعات القبلية والتي تحل بالجوديات، تتسبب في النزاعات القبلية ذات الأبعاد السياسية.

دراسة حسب الله (٢٠١٥م) عن الصراع في دارفور علاقته بالاكتئاب لدى عينة مختارة من الطلاب النازحين وغير النازحين بدارفور أشارت فيه إلى إن تكرار الحروب في دارفور كرس النفوذ والكراهية بين أبناء القبائل المختلفة حتى إنهار جدار الثقة بينهم، وتولد الإحساس بعدم توقع رجال القبائل المنفعة أو الاستفادة من أي وزير لا ينتمي لقبيلتهم؛ بل اتهام البعض بالتآمر على مصالحهم، ، وهنا لعبت الإشاعة والأكاذيب الضارة التي يروجها بعض الأفراد دوراً إكسيرياً في إقناع قاعدة عريضة من أفراد القبيلة بأن زيداً من الناس يشكل خطورة على مكتسباتهم، أو إنه من الأعداء لذا عندما تلوح في الأفق إرهاصات تعديل وزاري مرتقب يتحرك بعض أبناء دارفور إلى الخرطوم بغرض تلميع بعض أبنائهم وترشيحهم بالواقع الدستورية.

دراسة عبد الله (٢٠١٥م) عن الآليات التقليدية لدرء النزاعات – دراسة حالة جنوب دارفور، توصلت الدراسة إلى أن الصراع في دارفور خرج من دائرة الشؤون الداخلية للدولة، وأن الأبعاد الاقتصادية والإثنية من أهم أسباب الصراع في دارفور، كما توصل إلى أن الآليات التقليدية أصبحت لا تستطيع فض النزاعات إلا عبر القانون المحمي بواسطة السلطات الحاكمة.

دراسة عمرو (٢٠١٦م) بعنوان "التدخل الدولي في النزاعات الداخلية" (دارفور أنموذجا) توصلت الدراسة إلى أن التعامل الدولي مع قضية دارفور كشف ضعف

وعدم وضوح في مواد ميثاق الأمم المتحدة من الأزمات من هذا النوع وعدم جدوى القوانين الوضعية في حال كانت الدول الكبرى ذات المصالح المتشعبة هي الآمر والناهي في مثل هذه القضايا والتي تستطيع من خلال نفوذها التلاعب في تنفيذ القرارات وتطبيقها على أرض الواقع، وإن العلاقات الدولية محكومة بمبدأ القوة والمصلحة ، وعلى الرغم من تقديم العديد الحلول والمقترحات لوقف النزاع في الإقليم إلا أن عدم الجدية من الدول والمجاورة المحبة للسلام حالت دون ذلك.

دراسة أحمد (٢٠١٧م) عن "الصرعات القبلية وأثرها على الاستقرار السياسي بولاية شرق دارفور في الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٥م" توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها يرجع الصراع في منطقة الدراسة لشح الموارد والتنافس حولها، إضافة للدور السياسي الذي يعتبر من أهم محركات الصراع في المنطقة؛ وذلك لما للنخب السياسية ذات المصالح الشخصية من دور كبير في تأجيج الصراع بين المكونات الاجتماعية في المنطقة.

نجد أن جميع هذه الدراسات تناولت الصراع الأهلي في دارفور من زواجيا متعددة (اقتصادية- اجتماعية – سياسة) ومن وجهات نظر وتخصصات مختلفة ولكنها تفتقر إلى البعد الشمولي الذي ينظر إلى المشكلة بأكثر من زاوية في آنٍ واحد، وهذا ما سيحاول الباحث معالجته من خلال الدراسة الجغرافية لهذا الموضوع مع الوضع في الاعتبار كل النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة:

الموقع: يقع إقليم دارفور حسب الحدود التاريخية لعام١٩١٦م بين دائرتي عرض (١٠ْ- 22.5ْ) شاملاً، وخطي طول (٢٢ْ-٢٧ْ) شرقاً (جحيش ومحمد،٢٠١٨م) و(أحمد،٢٠١٧) خريطة رقم(١). تحده أربعة دول هي من الشمال ليبيا، ومن الغرب تشاد، ومن الجنوب الغربي أفريقيا الوسطى، ومن

الجنوب دولة جنوب السوان، إضافة لحدوده مع بعض ولايات السودان حيث يحده من الشرق والجنوب الشرقي إقليم كرفان، ومن الشمال والشمال الشرقي الإقليم الشمالي. ويضم خمس ولايات هي ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، وجنوب دافور وعاصمتها نيالا، ثم ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة، وولاية شرق دافور وعاصمتها الضعين، وأخيراً ولاية وسط دارفور وعاصمتها زالنجي.

المساحة: تبلغ مساحة الإقليم حسب إحصاء 2008 م حوالي (549)ألف كيلومتر مربع فهي تعادل مساحة دولة العراق وأقل قليلاً من مساحة فرنسا، وتشكل مساحته حوالي 20% من مساحة السودان قبل الانفصال (جحيش ومحمد،٢٠١٨م)، وحوالي ٢٨.٦٪ من مساحة السودان حالياً.

المناخ: أهم ما يميز مناخ معظم الإقليم هو الجفاف، حيث أورد التوم (١٩٧٤م) وفقاً لتصنيف كوبن إن المنطقة التي تقع بين دائرتي عرض(ْ١٠-ْ١٥) شمالاً أنها منطقة جافة وشبه جافة تمتاز بالعجز النسبي في المياه، وتكون حارة طول العام، أما المنطقة التي تقع إلى الشمال من دائرة عرض (١٥) درجة شمالاً فهي تمتاز بالعجز المائي طول العام، وبما أن إقليم دافور يقع إلى الشمال من دائرة عرض (١٠) درجات فهو جاف في معظمه فيما عدا الهوامش الجنوبية منه حيث تزداد نسبة الرطوبة. وأورد العقيد (٢٠٠٧م) أن مناخ الإقليم ينقسم لثلاثة قطاعات: القطاع الأول قطاع شمال دارفور ينحصر بين (ْ١٠ْ٤:٣٠-ْ١٦) شمالاً وأمطاره أقل من (١٠) بوصات وهذه المنطقة تتعذر فيها الزراعة وتصلح للرعي. والقطاع الثاني هو قطاع وسط دارفور ينحصر بين دائرتي عرض (ْ١٤:٢٠ ْ١٢) شمالاً ومتوسط الأمطار فيها حوالي ٣٠ بوصة، وهو إقليم غني بالأشجار والحشائش يتوسط هذا الإقليم جبل مرة وهو يصلح للزراعة والرعي معاً. القطاع الأخير هو القطاع الجنوبي الذي ينحصر بين دائرتي عرض (ْ١٠-١٢)

أمطاره غزيرة نسبياً تتراوح بين (٢٥-٣٥) بوصة وهو موطن أصحاب المواشي والأبقار. وإذا جاز لنا أن نعطي ملامح عامة عن مناخ الإقليم وفقاً للتصيف النباتي نجده ينحصر بين الإقليم الصحراوي في المنطقة التي تقع شمال دائرة عرض(١٦) يليه الإقليم شبه الصحراوي نحو الجنوب بين(١٤ْ-١٦ْ)، ثم السافانا الفقيرة التي تتراوح بين دائرتي عرض (١٢ْ) إلى ما دون (١٤ْ) شمالاً وفي هذا النطاق توجد كتلة جبل مرة التي تتميز بمناخ يختلف قليلاً عن هذا الترتيب لعامل الارتفاع الذي يعدل في الظروف المناخية ويتبع ذلك تعديل في الغطاء النباتي بصورة أفضل كلما اقتربنا من الكتلة الرئيسية للجبل خاصة الواجهة التي تقابل الرياح الجنوبية الغربية الرطبة، ثم أخيراً السافانا الغنية التي تظهر في الحدود الجنوبية للإقليم شمال دائرة عرض ١٠ْ شمالاً، حيث يزداد الغطاء النباتي كثافة مع ارتفاع معدلات الأمطار إلى أن يختفي هذا الإقليم بصورة تدريجية عند دائرة عرض(١٢ْ) شمالاً. والجدير بالذكر لا توجد حدود فاصلة بين هذه الأقاليم ولكن هناك انتقال تدريجي من إقليم لآخر.

السطح: يتميز إقليم دارفور بالتباين في السطح، حيث نجده مستوي في الأجزاء الشمالية والغربية والشرقية فيما عدا بعض المرتفعات مثل جبال الميدوب، وتقابو وجبل أبوقران، وجبال فشار، وجبال أم كروس ويزداد تعقيد السطح في الوسط وكلما اتجهنا جنوباً حيث تسيطر كتلة جبل مرة، وحسب الدراسة التي أوردها (Sharaky,Abas,2005) أن جبل مرة يتكون من مجموعة من الجبال بطول ٢٤٠ كلم وعرض ٨٠كلم... وتبلغ أعلى منسوب له ٣٠٤٢ متراً. هذه الكتلة عبارة عن خط تقسيم للمياه، حيث تتجه الأودية المنحدرة غرباً نحو الحدود التشادية وتصب في بحيرة تشاد، أما التي تتجه شراقاً فتصب في بحر العرب ومنه إلى النيل.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

أهم الموارد

– **أولاً الثروة الحيوانية:** يعتبر إقليم دارفور من أغنى أقاليم السودان بالثروة الحيوانية ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء عام(٢٠٠٩م) إن جملة الثروة الحيوانية في الإقليم بلغت حوالي (٣٠٥٠٦٤٩٦) رأس وهذا ما يعادل حوالي ٢٢٪ من جملة الثروة الحيوانية بالسودان البالغة (١٤٠٠٠٣٠٠٠).

هذه الثروة الحيوانية رغم ضخامتها إلا إن أهميتها تراجعت بصورة كبيرة نتيجة لتردي الأحوال الأمنية وفي هذا الصدد أورد (حاوي، ٢٠١٣م) إن إقليم دارفور كان يسهم بحوالي ٣٠٪ من تجارة الثروة الحيوانية بالسودان ولكن تراجعت هذه النسبة إلى ١٥٪ فقط بعد النزاع الذي دار في الإقليم خاصة بعد عام ٢٠٠٢م.

ثانياً– الموارد المائية: يعتبر إقليم دارفور من الأقاليم الغنية بالموارد المائية في السودان، وتعتبر الأمطار السنوية أهم مصادر الإمداد المائي التي تستغل في الأنشطة الاقتصادية والحيوية في الإقليم، لم يعثر الباحث على إحصاءات دقيقة عن جملة مياه الأمطار السنوية، ولكن أورد (المشاقبة، والطيب،٢٠١٢م) أن كمية الجريان السطحي السنوية تقدر بحوالي ٥ مليار متر مكعب في السنة المستفاد منها في الحفائر والسدود حوالي(١٢٠ حفيراً و١٥ سداً) ٠.٩ مليون متر مكعب في السنة، وهي أقل من١٪. ومن جانب آخر يزخر الإقليم بكمية من الموارد المائية الجوفية تتركز في الأحواض الجوفية مثل حوض وادي هور، وحوض أم كدادة، وحوض شقرة، وحوض ساق النعام في شمال دارفور، وحوض البقارة في جنوب وشرق دارفور. وفي هذا الجانب أورد (دوسة،٢٠١٣م) هناك بحيرة مائية في صحراء دارفور حددها عالم الفضاء فاروق الباز عام٢٠٠٧م تقدر مساحتها بحوالي٣٠٧٥٠ كلم مربع، عمقها ٥٧٣ متراً...وإن مخزون المياه

فيها ٢٥٣٠ كلم، وهذا يعني أن المياه المخزونة فيها يمكن أن تكفي دارفور لمدة ٣٠٠سنة قادمة بدون حتى تغذية سنوية.

ثالثاً–الموارد المعدنية: نتيجة لجيولوجية الإقليم والمساحة الواسعة التي يتمتع بها هناك العديد من المعادن أهمها الحديد في منطقة كتم بشمال دارفور، والنحاس في منطقة حفرة النحاس بشرق دارفور، اليورانيوم بجبل مرة في وسط دارفور، والعطرون(كربونات الصوديوم) بمنطقة المالحة بشمال دارفور، إضافة لوجود العديد من مناجم الذهب في كل إقليم دارفور أشهرها منجم جبل عامر منطقة السريف، كما توجد العديد من الشواهد الجيوفيزيائية التي تؤكد وجود البترول في الإقليم خاصة الأجزاء الشمالية والشرقية والجنوبية.

السكان: بلغ سكان إقليم دارفور حسب التعداد السكاني لعام٢٠٠٨م حوالي(٧٥١٥٠٠٠) نسمة، وهو ما يعادل حوالي ١٩.٢٪ من جملة سكان السودان ويجعله في المرتبة الأولي من حيث عدد السكان في السودان قبل الانفصال وبعده (الجهاز المركزي لإحصاء:٢٠٠٩م). ويتكون مجتمع دارفور من العديد من الإثنيات والقبائل التي تداخلت مع بعضها البعض بصورة واسعة ولكنها لم تصل مرحلة الانصهار الكامل إذ ماتزال هناك العديد من القبائل ذات خصوصية ثقافية واجتماعية الأمر الذي انعكس على الوضع الأمني بالإقليم وفي هذا الصدد أورد (هارون،٢٠١٣م) أن التركيبة السكانية لدارفور ما خلا استثناءات قليلة تشكلت عبر الهجرات المسببة بدواعٍ اقتصادية وثقافية وأمنية، ويسهل تفكيك المجتمع الدارفوري إلى جماعتين إحدهما ذات جذور إثنية إفريقية والأخرى عربية الهوية، وعندما تشتد حمى التصنيف خاصة في النزاعات المسلحة يميل الرأي العام إلى تصنيفهم إلى زرقة وعرب، ولكن في ذلك استسهالاً وتبسيطاً إلى حدٍ

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

ما. والجدير بالذكر لا يوجد نقاء عرقي في دارفور كما هو الحال في عموم السودان، ففي كثيراً من الأحيان يصعب التمييز بين

ما هو عربي الأصل وما هو غير عربي ولكن هناك من يدعي زيفاً النقاء العرقي من الطرفين.

المصدر: فلنيت، ٢٠١٠م

خريطة (١) إقليم دارفور– السودان

أهم الصراعات الأهلية في إقليم دارفور:

مر إقليم دارفور بالعديد من الأزمات والكوارث أهما على الإطلاق الصراعات بين المكومات الاجتماعية المختلفة التي أدت إلى إزهاق العديد من الأرواح وتدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية بصورة كبيرة وهي متفشية في كل الأقليم على النحو التالي:

يتضح من خلال الجدول (١) أن إقليم دارفور شهد أكثر من ٦٢ صراعاً أهلياً خلال الفترة (١٩٣٢-٢٠٢١م) وهذا الصراع شمل معظم مكونات المجتمع، ويتضح من خلال الجدول أكثر القبائل دخولاً في الصراعات مع الغير هم الرزيقات (شمال وجنوب) حيث نجد جملة الصراعات التي هم طرفٌ فيها (بما في ذلك بعض الصراعات الخاصة بهم) بلغت ٢٥ صراعاً بنسبة بلغ ٤٢,٣٪ من جملة الصراعات التي دارت في الإقليم(٦٢)، ولعل ذلك يرجع لانتشارهم الواسع في الإقليم فضلاً عن ممارستهم للرعي المتجول الذي يجعلهم عرضي للاحتكاك مع المزارعين، وثقافة البداوة وقيم الفروسية المتفشية وسطهم. ثم تأتي في المرتبة الثانية قبيلة الزغاوة حيث كانوا طرفاً في ١٣ صراعاً بنسبة ٢٠.٩٪ بما في ذلك الحروب التي دارت بينهم، ولعل ذلك يرجع لذات الأسباب المتعلقة البداوة والانتشار.

ومن هنا نخلص إلى أن الصراع على الأرض والمرعى هما أهم أسباب الصراع في دارفور حيث نجد أكثر القبائل بداوة وانتشاراً على طول الإقليم هم الرزيقات والزغاوة حيث نجد هاتين القبيلتين مجتمعتين اشتركتا في٦١ % من جملة الصراعات وهذا يؤكد أثر البداوة والترحال في الاحتكاك بالإقليم.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

Egyptian Knowledge Bank
بنك المعرفة المصري

جدول (١) النزاعات القبلية في دارفور في الفترة ١٩٣٢ – ٢٠٢١م

م	القبائل	العام	سبب النزاع	الولاية
١	الكابيش(ع) الكواهلة(ع) والمهدوب(أ) والبرتي(أ)	١٩٣٢م	المرعى	ش.دارفور
٢	المهدوب(أ) والزيادية(ع) والكابيش(ع)	١٩٥٧م	المرعى	ش.دارفور
٣	الرزيقات(ع) والمعالية(ع)	١٩٦٨م	الأبارة	ش.دارفور
٤	الرزيقات(ع) والبينقا(أ)	١٩٧٥م	المرعى	ق. دارفور
٥	بني هلبة(ع) والزيادية(ع) والماهرية(ع)	١٩٧٦م	المرعى	ج.دارفور
٦	الرزيقات الشمالية(ع) والتاجو(أ)	١٩٧٦م	المرعى	ج.دارفور
٧	الرزيقات الشمالية(ع) والبرقد(أ)	١٩٧٨م	المرعى	ج.دارفور
٨	الرزيقات الشمالية(ع) والقمر(ع)	١٩٧٨م	المرعى	ج.دارفور
٩	الرزيقات الشمالية(ع) والقور(أ)	١٩٨٠م	المرعى	و. دارفور
١٠	الرزيقات الشمالية(ع) والريهو(أ)	١٩٨٠م	المرعى	ج.دارفور
١١	التعايشة(ع) والسلامات(ع)	١٩٨٠م	الأبارة	ج.دارفور
١٢	الكابيش(ع) والبرتي(أ) والزيادية(ع)	١٩٨١م	المرعى	ش.دارفور
١٣	الرزيقات(ع) والبينقا(أ)	١٩٨١م	المرعى	بابنوس- ك
١١	بني هلبة (ع) والرزيقات الشمالية(ع)	١٩٨٢م	المرعى	ج.دارفور
١٥	الكابيش الكواهلة والزيادية(ع) والبرتي(أ) والمهدوب(أ)	١٩٨٢م	المرعى	ش.دارفور
١٦	الرزيقات (ع) والمسيرية (ع)	١٩٨٣م	المرعى	ج.دارفور
١٧	الكابيش(ع) والزيادية(ع) والبرتي(أ)	١٩٨٤م	المرعى	ش.دارفور
١٨	الرزيقات(ع) والمسيرية(ع)	١٩٨٧م	المرعى	ج.دارفور
١٩	القمر (ع) والفلاتة(ع)	١٩٨٧م	حدود إدارية	ج.دارفور
٢٠	(الكابيش والكواهلة والزيادية(ع) والبرتي والمهدوب (أ)	١٩٨٧م	المرعى	ش.دارفور
٢١	فور كيكابية(أ) والبديات(أ)	١٩٨٩م	الهشيم البديات للشركاي رأله وشي بهم	ش.دارفور
٢٢	القور (أ) والعرب (ع)	١٩٨٩م	١.المرعى ٢ .اسباب خارجية ٣- نهب	ش.دارفور
٢٣	الزغاوة (أ) والقمر (ع)	١٩٩٠م	حدود إدارية	ش.دارفور
٢٤	(غارة كبي(أ) وكيفا وكلا(أ) والقمر (ع)	١٩٩٠م	حدود إدارية	غ. دارفور
٢٥	التعايشة(ع) والقمر (ع)	١٩٩٠م	الأرض	ج.دارفور
٢٦	البرقد(أ) والرزيقات(ع)	١٩٩٠م	الأرض	ج.دارفور
٢٧	الزغاوة(أ) والمعاليا(ع)	١٩٩١م	المرعى	ق. دارفور
٢٨	الزغاوة(أ) والعرايت(أ)	١٩٩١م	مرعى – سرقات	ش.دارفور
٢٩	الزغاوة دار كلا (أ) وبني حسين(ع)	١٩٩١م	المرعى	ش.دارفور
٣٠	(الزغاوة (أ) والمهيا (أ)،والبرقد(أ)	١٩٩١م	المرعى	ش.دارفور
٣١	الزغاوة (أ)والبرقد(أ)	١٩٩١م	المرعى	ش.دارفور
٣٢	الزغاوة(أ) والبرقد(أ)	١٩٩١م	المرعى	ج.دارفور
٣٣	القور (أ) والترجم(ع)	١٩٩١م	المرعى	ش.دارفور
٣٤	الزغاوة(أ) والعرب(ع)	١٩٩١م	المرعى	الفاشر-سهلي
٣٥	الزغاوة السونالية(أ) والزغاوة الكشادية(أ)	١٩٩٦م	حكم / سلطة	غ. دارفور
٣٦	المساليت(أ) والعرب(ع)	١٩٩٦م	مرعى/ إدارة	غ. دارفور
٣٧	الزغاوة (أ) والرزيقات(ع)	١٩٩٧م	سلطة سياسية	ش.دارفور
٣٨	الكابيش (ع) والمهدوب(أ)	١٩٩٧م	المرعى	غ. دارفور
٣٩	المساليت(أ) والعرب	١٩٩٩م	مرعى / إدارة	غ. دارفور
٤٠	الزغاوة (أ) والقمر (ع)	٢٠٠١م	مرعى / نهب	غ. دارفور
٤١	القور (أ) والعرب(ع)	٢٠٠١م	مرعى / نهب	ش.ج.دارفور
٤٢	أولاد قايد وأولاد ملسور (رزيقات ماهرية) (ع)	٢٠٠١م	إدارة أهلية	ج.دارفور
٤٣	الرزيقات(ع) والمعالية(ع)	٢٠٠١م	مراعي / نزاع في الأرض	ق. دارفور
٤٤	التاجو(أ) والمسيرية(ع)	٢٠٠٥م	أسباب سياسية	ج.دارفور
٤٥	الرزيقات (ع) والترجم(ع)	٢٠٠٦م	مراعي / ونهب	ج.دارفور
٤٦	الفلاتة(ع) والمسيرية (ع)	٢٠٠٦م	مراعي/ نهب	ج.دارفور
٤٧	الفلاتة(ع) الهبانية (ع)	٢٠٠٧م	سرقات أبقار	ج.دارفور
٤٨	الرزيقات (ع) والترجم (ع)	٢٠١٠م	مراعي	ج.دارفور
٤٩	الرزيقات(ع) والمسيرية(ع)	٢٠١١م	مراعي ونهب	ج.دارفور
٥٠	الأبالة (ع) (معظمهم رزيقات) وبني حسين(ع)	٢٠١٣م	سراع على مورد الذهب	ش.دارفور
٥١	الفلاتة (ع) والسلامات(ع)	٢٠١٥م	نهب	ج.دارفور
٥٢	الهبانية (ع) والسلامات(ع)	٢٠١٧م	سراع على الأرض	ج.دارفور
٥٣	القمر (ع) وبني هلبة(ع)	٢٠١٨م	سراع على الأرض	ج.دارفور
٥٤	الهبانية(ع) والسلامات(ع)	٢٠١٩م	نهب سراع على الأرض	ج.دارفور
٥٥	التعايشة (ع) والسلامات(ع)	٢٠١٩م	سراع على الأرض	ج. دارفور
٥٦	الرزيقات(ع) والفلاتة(ع)	٢٠٢٠م	نهب	ج. دارفور
٥٧	أولاد قايد وأولاد ملسور (رزيقات ماهرية) (ع)	٢٠٢٠م	إدارة أهلية	ج. دارفور
٥٨	السراع بين القبائل العربية والمساليت(أ)	٢٠٢١م	سطل فرد من القبائل العربية ثم تشور	ج. دارفور
٥٩	السراع بين الرزيقات(ع) والفلاتة(ع)	٢٠٢١م	سطل فرد من الرزيقات ثم تشور السراع	ج. دارفور
٦٠	السراع بين الفلاتة (ع) والمساليت (أ)	٢٠٢١م	سراع حول الأرض	ج. دارفور
٦١	السراع بين القور (أ) والقمرا(أ)	٢٠٢١م	سراع إداري(التعيين سلطان في حلكورة	ش.دارفور
٦٢	السراع بين الفلاتة (ع) والرزيقات (ع)	٢٠٢١م	نهب أبقار	ج. دارفور

المصدر: أيوب(٢٠٠١) وخليفة (٢٠١٣م) ورصد الباحث: ٢٠٢١م.

ملحوظة: الحرف(ع) يرمز للقبائل العربية الأصل(أ) للقبائل الأفريقية الأصل، هناك قبائل مختلف في أصلها تم تصنيفها على أساس غالبية المصادر قبائل أفريقية مثل (البرقد والبرتي)، وأخري تم تصـنيفها كبائل عربية لذات السـبب (الفلاتا – القمر).

وأيضاً يلعب الجوار دور مهم في الصراعات حيث نلاحظ من خلال الجدول(١) معظم الصراعات يلعب فيها الجوار دور مهم في الصراعات وذلك للاحتكاك في الموار وعدم وجود حدود فاصلة بين ديار القبائل، وعزز ذلك (خليفة،٢٠١٣م) الذي أشار إلى أن كل الصراعات التي نشأت في دارفور هي في الأصل بين الجوار القبلي. والجدير بالذكر إن الصراع في دارفور يمكن أن يحدث بين القبائل لأبسط الأسباب؛ فقد يكون السبب نزاع بين شخصين يتطور لصراع قبلي بدافع الحمية، أو نتيجة دخول بعض الحيوانات في مزرعة من المزارع وما يتبع ذلك من محاولة الهروب من رفع الضرر أو المبالغة فيه، أو النزاع في كيفية استغلال مورد من الموارد، ولكن بصفة عامة ظاهرة الصراع في دارفور هي ظاهرة قديمة متجددة ترجع لعدة أسباب منها ما هو طبيعي وما هو بشري ولكنها في مجملها ترجع لأسباب مختلفة ومتداخلة يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً الأسباب الطبيعية: هناك العديد من العوامل الطبيعية التي ساعدت علي انتشار الصراع في إقليم دارفور من أهم مؤشراتها ما يلي:

(أ) تراجع معدلات الأمطار: تراجعت معدلات الأمطار خلال القرن الماضي وبدايات هذا القرن بصورة كبير خلال الفترة ما بين ١٩٤٩–٢٠٠٥م مما أثر على الإنتاج والإنتاجية بصورة واضحة كما في الجدول التالي:

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

جدول (٢) معدلات الأمطار خلال الفترة ما بين١٩٤٦-٢٠٠٥م

المحطة	١٩٤٩-١٩٧٥م	١٩٧٦-٢٠٠٥م	تناقص (ملم)	نسبة التغير
الفاشر	٢٧٢	١٧٩	– (٩٣)	٣٤٪
نيالا	٤٤٨	٣٧٦	– (٧٢)	١٦٪
الجنينة	٥٦٤	٤٢٨	– (١٢٦)	٢٤٪

المصدر : البلاني ، (٢٠١٥م)

نلاحظ من خلال الجدول (٢) هناك تراج كبير في معلات الأمطار في الثلاثة محطات الرئيسة بنسبة ٣٤٪ و١٦٪ و٢٤٪ للفاشر ونيالا والجنينة على التوالي. وهذا التراجع في معدلات الأمطار يؤثر بصور كبيرة على التنوع البيولوجي وقدرة الأرض، وفي الإنتاج والإنتاجية بصورة عامة مما يؤدي إلى خلق استراتيجيات تكيف جديدة مثل التوسع الزراعي والرعوي مما يزيد من فرص الاحتكاك بين الرعاة والمزارعين. ونلاحظ خلال الجدول(١) أن حوالي ٣٦٪ من الصراعات الواردة عبارة عن صراعات بسبب التنافس في المراعي وترتفع هذه النسبة إلى ٥٤٪ إذا اعتمدنا الصراع حول المراعي وأسباب أخرى.

(أ) موجات الجفاف: هناك ثلاث موجات ضربت إقليم دارفور عام (١٩٦٤م) و(١٩٧٠-١٩٧٥م). و(١٩٨٣-١٩٨٥م) و(١٩٩٤م) هذه الموجات أدت إلى تغيرات بيئية كبيرة وحراك سكاني واسع من شمال الإقليم إلى الأجزاء الجنوبية الأقل تأثيراً بالجفاف، وبمرور الزمن نتيجة للهجرات القبلية ظهرت بعض النزاعات بين القبائل الوافدة وصاحبة الديار؛ نتيجة للتنافس حول الموارد الطبيعية واستخدام الأرض، والتنظيم الإداري للوافدين والحقوق المدنية بناء على تواجدهم في الأراضي الجديدة.

(ج) انخفاض خصوبة التربة: هناك تراجع كبير في القدرة البيولوجية للتربة عند مقارنة الإنتاج سابقاً وفي الوقت الراهن؛ وذلك من خلال مؤشرات إنتاج الفدان

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

لمحصول الدخن باعتباره المحصول الغذائي الرئيس في دارفور، حيث تناقص معدل إنتاج الفدان من الدخن في القوز[1] من ٨-١٢ جوال للمخمس[2] في الخمسينيات إلي أقل من جوال في الثمانينات و حتى بداية القرن الحالي " (فضل ، ٢٠٠٢م)، وفي دراسة حديثة أجريت في جامعة الفاشر أورد محمد(٢٠٢١م) إن ٣٨٪ من مزارعي محلية كتم بشمال دارفور ينتجون أقل من جوال في المخس(١.٢٥ فدان) ترتب على هذا التراجع في القدرة الإنتاجية للأرض توسع أفقي بصورة كبير في الأراضي الزراعية على حساب المساحات الرعوية، علماً بأن هناك مساحات لا تصلح إلا للرعي أصبحت تزرع الآن(زراعة حدية) ؛ نتج عن ذلك قفل بعض المراحيل والمسارات التقليدية للرعاة مما يؤدي ذلك في كثير من الأحيان إلى الاحتكاك المباشر بين الرعاة والمزارعين. وفي هذا الصدد أورد إبراهيم (Ibrahim,1984) في دراسته عن الاختلال البيئي في السودان بالتركيز على ولاية شمال دارفور أن المنطقة الزراعية تراجعت نحو ٢٠٠ كلم جنوباً وأن الطرق التقليدية لاستخدام الأرض أصبحت غير ذات جدوى. وأورد كل من بليكي ، وبردكفيلد (٢٠٠٠م) أن تدني إنتاجية الأرض آخذة في الزيادة ببطء وهي أزمة تهدد الحضارة الإنسانية ككل، كذلك تدهور النظام البيئي يتم بصورة طبيعية دون تدخل الإنسان أو حتى وجوده في بعض البيئات، وفي البعض يعتبر تدخل الإنسان هو العنصر الفعال في ذلك .

وبالرجوع إلى تاريخ الإنتاج الزراعي في دارفور كانت المساحة المزروعة لكل مديرية دارفور في بداية الستينيات (٧٦١) ألف فدان حسب تقرير التخطيط الإنمائي لعام ١٩٦١م ، بينما ازدادت هذه المساحة الزراعية في ولاية شمال دارفور وحدها التي تمثل ٥٩.٥ % من مساحة المديرية آنذاك إلى (٤٣٤٢٧٦٣

[1] - تربة القوز هي التربة الرملية
[2] المخمس يساوي١,٢٥ فدان

) فداناً عام ٢٠١٨م حسب تقرير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية لعام ٢٠١٩م ، أي بزيادة قدرها ٤٧٠.٧٪.

ثانياً العوامل البشرية: وهي الأكثر تأثيراً في الصراع؛ لأنها متعددة ومتداخلة وشديدة التأثير بالعوامل الطبيعية السابقة ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

الزيادة السكانية ونمط الإنتاج: شهد إقليم دارفور خلال الفترة بين التعداد السكاني الأول والخامس زيادة كبيرة في عدد السكان كما في الجدول (٣) ترتب على هذه الزيادة تغير في نمط الانتاج والانتاجية

جدول (٣) سكان إقليم دارفور خلال الفترة 1956-٢٠٠٨م

السنة	عدد السكان	نسبة الزيادة
١٩٥٦	١٣٢٩٠٠٠	-
١٩٧٣م	٢٠٧٧٠٠٠	٣٦٪
١٩٨٣م	٣١١٢٠٠٠	٣٣٪
١٩٩٣	٤٦٣٨٠٠٠	٣٢٪
٢٠٠٨م	٧٥١٥٠٠٠	٣٨٪

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء(٢٠٠٩م) وحساب الباحث

من خلال الجدول(٣) نلاحظ أن نسبة الزيادة خلال الفترة من ١٩٥٦-٢٠٠٨م كانت كبيرة حيث بلغت ٥٦٤ %. وهذه الزيادة ألقت بظلالها على نمط الحياة المعيشية والعلاقات بين سكان الإقليم على الرغم من أن الزيادة السكانية في حد ذاتها ليست مشكلة في الوقت الراهن وإنما تصبح مشكلة إذا كانت مرتبطة بتقليدية الإنتاج الزراعي والرعوي حيث يتطلب الأمر التوسع أفقياً في الزراعة وزياد أعداد القطيع بصورة طردية مع أعداد الرعاة والمزارعين.

زيادة أعداد الحيوان والرعي الجائر: تبع الزيادة السكانية الكبيرة التي شهدها الإقليم زيادة مماثلة في أعداد الثروة الحيوانية مع محدودية وفقر المراعي بالإقليم، وإذا أخذنا ولاية شمال دارفور كمثال لزيادة أعداد الثروة الحيوانية نجد هذه الثروة كانت (٣٦٩٩٢٦٢) عام ١٩٧٦م حسب ما ورد في المجلة الإحصائية

لاقتصادية الثروة الحيوانية (٢٠٠٢م)، بينما وصلت إلي (١٤٤٦٢٤٥٨) عام ٢٠١٨م حسب ما أورده الجهاز المركزي للإحصاء بولاية شمال دارفور في تقريره عن العرض الاجتماعي والاقتصادي الثالث للولاية أي بزيادة قدرها ٣٤٪ عما كانت عليه في السابق وهذه الزيادة تنطبق على كل الإقليم. وهذه الزيادة مستمرة بزيادة أعداد الرعاة وطموحاتهم وتقليدية إنتاجهم ونظرتهم الاجتماعية للثروة الحيوانية. وهذه الزياد تؤدي إلى الحمولة الرعوية الزائدة وبالتالي البحث عن المزيد من المراعي مما ينتج عنه مزيد من الاحتكاك بين الرعاة والمزارعين.

غياب التنمية: ظل إقليم دارفور يعاني من غياب للتنمية المتوازنة منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن مما انعكس سلباً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية بين السكان، وعمل على تكريس العزلة بين سكان الإقليم، وظل إقليم دارفور يرزخ في الإنتاج التقليدي المتمثل في الزراعة والرعي بعيداً عن الأنماط المعيشية ووسائل كسب العيش الحديثة، والمشروعات القومية التي من شأنها النهوض بالمجتمع؛ ولعل أكبر مشروع تنموي شهده الأقليم مؤخراً هو طريق الإنقاذ الغربي الذي ربط العاصمة بإقليم دارفور بطول ١٢٨٠ كلم؛ ولكن هذا الطريق نفسة لم يكتمل كما هو مخطط له بربط عواصم المحليات بالإقليم؛ بل هناك أهم قطاع يربط ولايات دارفور (نيالا– الفاشر) لم يكتمل بعد. هذا فضلاً عن عدم وجود أي مشاريع تنموية أخرى يمكن أن تسهم في تنمية واستقرار الإقليم سوى بعض المشاريع التي لم يكتب لها النجاح والاستمرار مثل مشروع جبل مرة الزراعي بولاية وسط دارفور، ومشروع ساق النعام بشمال دارفور، ومشروع الغزالة جاوزت بجنوب دارفور وغيرها من المشروعات. هذا الإهمال أسهمت فيه كل الحكومات الوطنية المتعاقبة في السودان مما ساعد على انتشار الفقر والبطالة وازدياد معدلات الفاقد التربوي بصورة كبيرة في الإقليم.

وبالرجوع إلى تاريخ التنمية في السودان(قبل الاستقلال) الملاحظ هناك إهمال لإقليم دارفور منذ الحكم الثنائي(١٩١٦م) لم يشهد إقليم دارفور أي مشروع تنموي كبير يستهدف المجتمع، وأورد (النور،٢٠١٣م) إن من بين(١١٧٠) مشروعاً تم تنفيذها في السودان بحلول عام ١٩٥٦م لم يكن من بينها مشروعٌ واحدٌ تم تنفيذه في دارفور، ولعل كل هذه الأسباب جعلت هناك غبن تاريخي تجاه المركز من أبناء دارفور.

.ضعف الإدارة الأهلية: لعب زعماء القبائل خاصة إبان حقبة الاستعمار دوراً كبيراً في استقرار البلاد بما يتمتعون به من كلمة نافذة وأحكام صارمة وسند حكومي قوي، إضافة لقوة الشخصية والعلاقات الاجتماعية المتوازنة مع القبائل الأخرى والتي تتوج أحياناً بالمصاهرة حتى عام ١٩٧٠م (يوسف: ٢٠٠٢م).

ظلت الحكومات المختلفة تتدخل بصورة سافرة في الإدارة الأهلية تارة بالحل كما حدث في عهد نميري عندما حل الإدارة الأهلية عام ١٩٧٠م، أو خلق بعض المناصب الإدارية أو تعيين أفراد لإدارة بعض القبائل خارج مظلة الإدارة التقليدية كما أشار لذلك مندي(٢٠٢١/٣/١٠م) حيث أكد أن الإدارات التقليدية في شمال دارفور على سبيل المثال عددها (٣٨) إدارة إضافة حكومة الإنقاذ عشرة إدارات جديدة خارج نطاق القانون (يسمى رئيسها رئيس شئون قبيلة) وذلك خصماً على سلطات ونفوذ الإدارات القديمة لتصبح (٤٨) إدارة ، وتارة أخرى بالاستقطاب السياسي كما في عهد الأحزاب، حيث ظلت معظم الأحزاب والحكومات المختلفة تسعي لكسب الإدارات الأهلية والقبائل بغرض التنافس فيما بينها وظهر ذلك بصورة واضحة إبان الديمقراطية الثالث وفي عهد الإنقاذ. هذا التدخل أضعف الإدارة الأهلية وأفقدها فاعليتها. وفي هذا الصدد أشار البلاني(٢٠١٥م) إلى بروز حركة الاستقطاب الحزبي الحادة إبان الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦-١٩٨٩م)

عندما عمد الحزبان الكبيران(الأمة والاتحادي) إلى استقطاب سكان الإقليم بمداخل قبلية، حيث وقف حزب الأمة إلى جانب القبائل العربية، بينما وقف الحزب الاتحادي إلى جانب القبائل الأفريقية، كما أن عهد الانقاذ شهد استقطاب عسكري منظم لمعظم القبائل العربية لمواجهة التمرد الذي قادته القبائل الأفريقية بحلول عام٢٠٠٣م، مما زاد الشقة بين أهل دارفور. كما أن التمرد قد استهدف الإدارات الأهلية في بدايته باعتبار الإدارة الأهلية هي أهم أزرع الحكومة في الإقليم، وفي هذا الصدد أورد تقرير مجموعة الأزمات الدولية (٢٠٠٤م) أن المتمردين الشباب ليس لديهم الثقة في الزعامات القبلية فقاموا في بعض الأحايين باختطافهم وطردهم من مناطق سيطرتهم.

الأمر المثالي كي تحافظ الإدارة الأهلية على هيبتها ووقارها يجب أن تكون بعيدة كل البعد عن العمل السياسي باعتبار أن من بين أبنائها أفراد ينتمون لتيارات سياسية مختلفة، وبالتالي يجب أن تكون على مسافة واحدة بينهم؛ وهي في ذلك أشبه بالشجرة الظليلة التي يستظل عليها كل من أصابه رهق الحياة وتقاطعاتها.

نتيجة لتقليص الحكومات المختلفة لدور الإدارات الأهلية أو التدخل السافر في شؤنها، أو استقطابها للاستقواء بها؛ هذا الأمر أثر سلباً على أدائها وأفقدها هيبتها. كما أن للتغيرات الكبيرة التي حدثت للمجتمع دور كبير في ذلك حيث أصبح الجيل الصاعد ينظر للإدارة الأهلية باعتبارها نمط من أنماط الرجعية والتخلف وفي هذا الصدد أورد وادي(١٩٩٨م) وأيده بعض رجالات الإدارة الأهلية منهم(طاهر، ورحمة الله ،٢٠٢١/٣/٩م) أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وسط تلك المجموعات التقليدية في العقود الأخيرة أدت إلى خلق نوع من بذرة الصراعات بين المجموعات القبلية المختلفة، وهذه التغيرات متمثلة في مفاهيم

ووسائل الحداثة مثل التعليم، ووسائل الاتصال وغيرها؛ لأن هذه المفاهيم والوسائل انتشرت وسط تلك المجموعات التقليدية بصورة غير منظمة مما أدى إلى اهتزاز وتهديد النظم التقليدية المتوارثة والمتجذرة وسط المجموعات الريفية القائمة. كما أن غياب هيبة الإدارة الأهلية أدي إلى ظهور جيل جديد متشبث بالسياسة، يعمل على إرضاء تطلعاته السياسية من خلال قيادتهم للقواعد الشعبية دون مراعاة للقيم والموروث القبلي المبني على تقبل واحترام الآخر.

غياب هيبة الدولة: نتيجة للمركزية القابضة التي كانت تسيطر على الحكم في السودان والموقع الجغرافي للإقليم، وسوء وسائل الطرق والمواصلات، وضعف نفوذ الإدارة الأهلية غابت روح السلطة في الإقليم بصور تدريجية ، وأصبح الإفلات من العقاب سمة تصاحب معظم الحوادث حتى أصبح لا جدوى من البلاغ للشرطة أو الجهات الأمنية والقانونية تجاهها، الأمر الذي قوى من نفوذ القبلية باعتبار القبيلة حاضرة أمنية واجتماعية يمكن اللجوء إليها للحماية، هذا الوضع شجع المجرمين لارتكاب المزيد من الجرائم خاصة تلك التي تحمل الصبغة القبلية طالما القانون لا يطال المجرمين، وخلال المقابلة التي أجراها الباحث مع كل من مسبل ومجازي بتاريخ (١٥-٢-٢٠٢١م) كانوا يرون أن الحكومات المختلفة أهملت الإقليم في كل الجوانب بما في ذلك الجانب الأمني بصورة غير محسوبة مما ساعد على تفشي الفوضى وانحدار قيم المجتمع بصورة كبيرة.

الصراع السياسي: نتيجة للهجرات التي شهدها إقليم دارفور خلال سنين الجفاف هناك بعض القبائل هاجرت إلى ديار قبائل أخرى لفترات طويلة وأصبحت جزء من المكون الاجتماعي فازداد عدد أفرادها وقوى نفوذها الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي أصبحت تطالب بنوع من الاستقلالية الإدارية على مستوى

المشايخ والعموديات أو الاستقلال التام عن أصحاب الأرض، كذلك ازداد هذا الطموح بالمطالبة بالحقوق المدنية السياسية كالسلطة المحلية أو الولائية أو على المستوى القومي وقد يستخدمون في ذلك وسائل شتى كالتحالف مع أقليات أخرى في المنطقة مما يثير حفيظة أصحاب الأرض. وفي هذا الصدد أورد وادي (١٩٩٨م) أن التنافس الإداري والسياسي في الإقليم قد يكون سبباً في نشوب العديد من الصراعات؛ كما هو معلوم أن الإرث التاريخي والقبلي أعطى لكل قبيلة أرضاً محددة تعرف بالدار ، وأعطى القبيلة صاحبة الدار الحق في السيادة ولعب الدور السياسي والإداري على دارها واستخدام الموارد الموجودة عليها. وأورد حقار (2003م) في دراسة عن البعد السياسي للصرع القبلي في دارفور أن من أهم مهددات السلم الاجتماعي في دارفور هي مسألة ديار القبائل وما ينبني عليها من سلب لحقوق الأقليات وبالتالي كان يرى ضرورة أن تعيد الدولة النظر في هذه الأعراف القبلية التي أصبحت أحدى أهم أسباب الصراع في الإقليم، ومن خلال الجدول (١) نجد أن ٢٦٪ من الصراعات الواردة هي ذات علاقة مباشرة بالسيادة على الأرض، ونماذج هذه الصراعات كما في الجدول (١) وإفادة عيسى(٢٠٢١/١/١٢م) هو الصراع المتجدد بين الرزيقات والمعالية، والرزيقات مع الزغاوة في شرق دارفور عام١٩٩٧م، والزغاوة والبرقد في حاكورة البرقد في كل من مهاجريه وشعرية ولبدو وخزان جديد في عام ١٩٩١م والأعوام التي تلت ذلك، والصراع بين الميما والزغاوة عام ١٩٩١م، والصراع بين القبائل العربية والمساليت في ولاية غرب دارفور ابتداءً من عام ١٩٩٩م وغيرها من الصراعات.

انتشار السلاح: هناك انتشار كبير للسلاح في الإقليم أساسه يرجع للجوار المفتوح والأنشطة العسكرية ظلت قائمة في دول الجوار التي تميزت بعدم الاستقرار السياسي لفترات طويلة مما سهل دخول السلاح للإقليم بصورة كبيرة،

وفي هذا الخصوص لا توجد إحصائية دقيقة لعدد قطع السلاح في إقليم دارفور إلا أنه حسب تقرير أورده عبد المنعم (٢٠١٩م) لوكالة الأناضول إن السلاح في دارفور يقدر بعشرات الآلاف على الرغم من أن ذات التقرير أورد أن الجيش السوداني نفذ حملة كبرى لجمع السلاح بلغت جملة الأسلحة التي تم جمعها عام ٢٠١٧م حوالى ١٥ ألف قطعة، إلا أنها لا تمثل إلا جزءاً يسيراً من ما هو موجود فعلياً ومخبأ لدى الكثير من الناس، وهذا ما أكدته الأحداث القبلية التي وقعت خلال السنوات التي أعقبت جمع السلاح.

الجوار المفتوح والتداخل القبلي مع دول الجوار: إن للموقع الجغرافي لإقليم دارفور أثر مباشر في اندلاع النزاع، حيث يقع الإقليم في غرب السودان، تمتد حدوده لحوالي (٢٤٥٠كلم) وتشترك في حدوده ثلاث دول إفريقية هي: ليبيا حيث تشارك السودان بنسبة ١٢٪ من الحدود، وتشاد ٥٣٪، وأفريقيا الوسطى ٣٥٪، وعلى الرغم من هذه الحدود الطويلة فلا توجد حراسات أمنية كافية، وكانت هذه الحدود قد رسمها المستعمر بصورة عشوائية مما أدى إلى تقسيم بعض القبائل مع دول الجوار(جحيش، ومحمد، ٢٠١٨م). هذا التقسيم العشوائي للحدود جعل هناك تداخل قبلي بين دارفور والدول المجاورة بصورة كبيرة حيث نجد أنه هناك عدد من القبائل المشتركة بين سكان الإقليم والدول المجاورة خاصة دولة تشاد التي تنتشر فيها حوالي ٢٤ قبيلة مشتركة بينها وبين السودان حسب ما أورده وادي (١٩٩٨) مما يساعد على الجريمة العابرة وحماية بعض المجرمين وتكوين حاضنة اجتماعية لهم عن طريق امتدادهم القبلي بين الدولتين وأشار عبد العظيم (٢٠١٥م) إلى أن الجانب الأكبر من الصراع في دارفور له جذور في تاريخ غرب السودان في فترة ما بعد الاستقلال، حيث أصبحت مخلباً سياسياً في المناورات الاستراتيجية التي يقوم بها السودان، وتشاد، وليبيا مع قيام كل دولة

من هذه الدول بتسليح الجماعات المتمردة في الإقليم من أجل حماية مصالحها فيه.

لهذا نجد أن التداخل القبلي مع الدول المجاور أحد أهم أسباب الصراع في دارفور كما إنه يعتبر مهدد حقيقي للأمن القومي السوداني.

هشاشة المجتمع : من أهم خصائص المجتمع في دارفور أنه هش لأبعد الحدود وتتمثل هذه الهشاشة في كونه مجتمع ريفي في معظمه، حيث تمثل نسبة سكان الريف أكثر من ٨٠٪ كما سبقت الإشارة، وإن نسبة التعليم ومخرجاته ضعيفة جداً (رغم عدم وقوف الباحث على أي دراسة تؤكد ذلك)، فضلاً عن أن إقليم دارفور يعتبر من أكثر أقاليم السودان فقراً، وفي هذا الخصوص أورد عبد الهادي (٢٠١٢م) أن إقليم دارفور احتل المرتبة الأولى في قائمة أفقر المناطق في السودان بنسبة بلغت ٦٢٪؛ ذلك بناء على مسح أوردته الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر في السودان، ضف إلى ذلك أن إقليم دارفور هو مجتمع عشائري يضم أكثر من ١١٥ قبيلة من أصل ٥٧٠ قبيلة سودانية، كما ينقسم سكان الإقليم بشكل عام إلى مجموعتين عرقيتين : أحدهما ذات أصول سامية عربية، والأخرى ذات أصول حامية إفريقية، والقبائل العربية هم في الغالب رعاة ... بينما معظم القبائل الإفريقية هم زراع (خليفة، ٢٠١٣م). وهذه القبائل على كثرتها ليس بينها انسجام كامل (بشقيها الأفريقي والعربي) هي في معظمها عبارة عن كتل قبلية متنافرة يكثر بين معظمها العداء السافر والتوجس، حيث نجد معظم القبائل ترتاب من بعضها البعض لدرجة السذاجة في كثير من الأحيان، وعادة ما يصاحب كل ذلك سرعة انتشار الإشاعات الهدامة حيث توجد البيئة المناسبة لها، وأصبح بعض السياسيين وأنصاف المتعلمين يروجون لذلك بشدة ويعمدون على تهويل أخطاء الآخرين ويتصيدون لها الفرص، ليتناولوها في وسائل الإعلام ومؤتمرات

الصلح القبلية والمؤتمرات الخاصة بالقبائل التي نشطت وبصورة ملفتة للنظر في الآونة الأخيرة. وهكذا أصبحت بنية مجتمع دارفور بنية قوامها الهشاشة مبنية على الريبة والشك في الآخر، فوصل بذلك المجتمع درجة النفور وعدم تقبل الآخر والسعي للنيل منه والتشهير به متى ما سنحت الظروف لذلك (كوزي، ٢٠٠٤)، كما أشارت حسب الله (٢٠١٧م) إلى إن تكرار الحروب في دارفور كرس النفور والكراهية بين أبناء القبائل المختلفة حتى إنهار جدار الثقة بينهم تماماً. وفي تقدير الباحث ساعدت قنوات التواصل والإعلام الحديث التي أصبحت متاحة بصورة واسعة على توسيع الشقة بين السكان، وأسوأ ما فيها أنها غير منضبة أو مسيطر عليها، كما أنها سريع الانتشار وذات فاعلية كبيرة في توجيه الرأي العام لدى المجتمعات الهشة. وأكد البنك الدولي في تقريره لعام(٢٠٢١م) أن البلدان الهشة هي أكثر دول العالم التي يتفشى فيها الصراع والعنف منذ عام ٢٠١٠م، وأشار إلى ضرورة الحد من الهشاشة في البلدان النامية للتقليل من العنف الذي أصبح ملازماً لها.

تداعيات الصراع الأهلي في إقليم دارفور: هذه السلسة الطويلة من الصراعات القبلية التي امتدت خلال الفترة من ١٩٣٢-٢٠٢٠م والتي بلغت في جملتها حوالي (٦٢) صراعاً ألحقت بالمجتمع العديد من الأضرار تمثلت في الآتي:

انقسام المجتمع : من خلال المقابلات التي أجرها الباحث مع بعض زعماء الإدارة الأهلية وقيادات المجتمع منهم الناظر عبدالباقي (٢٠٢١/١/١٠) والملك ريفة (٢٠٢٠/١١/١٣م) أكدوا أن المجتمع كان يعيش عيشة تكاملية قوامها الود والاحترام المتبادل، حيث يسهم كل مجتمع بما لديه من منتجات (زراعية – رعوية) في إطار التكامل الاقتصادي، وإن حدثت أي مشكلات (خاصة بين الرعاة والمزارعين) يتم تداركها بكل سهولة ويسر عن طريق الإدارات الأهلية وفقاً

للأعراف والتقاليد السائدة؛ ولكن في الوقت الراهن اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن المجتمع قد انقسم انقساماً كبيراً، وتم تصنيفه إلى (زرقة وعرب) وهو تصنيف غير دقيق ذو طابع سياسي، ولكنه أصبح واقعاً معيش !! رغم الروابط الأزلية بين المجتمع، والتداخل الكبير بين القبائل، وعلى الرغم من صعوبة التمييز بين القبائل على هذا الاساس. والأمر المثير للدهشة أن الصراعات الواردة في الجدول (١) لم تقتصر على ذلك التصنيف حيث نجد حوالي ٥٥٪ من الصراعات الواردة أما بين القبائل العربية نفسها(٤٢٪) أو بين القبائل غير العربية مع بعضها البعض(١٣)؛ وبالتالي تصنيف الصراع علي أساس(زرقة وعرب غير صحيح) ولعل أكثر الحروب بشاعة شهدها الإقليم هي التي دارت بين قبيلتي البني حسين والأباله خلال الفترة بين ٢٠١٣-٢٠١٤م وكلاها من القبائل العربية حيث أورد (كوزي،٢٠١٧م) أن جملة الخسائر في الأرواح في تلك الحرب بلغت (١٦٢٧) قتيلاً، و ٧٣٠ جريحاً، وهي أعلى حصيلة للضحايا بين كل الحروب في الإقليم.

إدارة الصراع في الإقليم كأزمة من أزمات المجتمع، أصبح صعب جداً ومعقد حيث يرى العديد من أبناء الإقليم الذين التقاهم الباحث منهم مدير مركز أبحاث دارفور الأسبق (الزين،٢٠٢١/٠٢/١٨م) أن الصراعات لم تكن بالنمطية القديمة لذلك أصبحت آليات فضها القديمة غير ذات جدوى! نتيجة للتحولات والمتغيرات الكبيرة التي شهدها المجتمع، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في الكثير منها. وأورد (Chrisation,2013) بأن العنف في دارفور أخذ يرتبط ارتباطا مباشراً بقضايا تشكيل الهوية النفسية والاجتماعية، على خلفية الاستقطاب بين أولئك الذين يصنفون أنفسهم بأنهم عرب، وأولئك الذين يعتبرون أنفسهم من الأفارقة.

وعلى كلٍ آثار هذا الانقسام ستظل باقية في المجتمع لفترات طويلة قادمة ما لم تجد المعالجة بالحكمة اللازمة في ظل الفقد الكبير في الأرواح الذي يقدره البعض بمئات الآلف، وفي هذا الصدد أورد (البلالي،٢٠١٥م). أن الصراع في دارفور خلف٢٠٠الف قتيل فضلاً عن الهجرة القسرية لما يقارب ٢.٥ مليون شخص داخل وخارج السودان. وفي نفس الوقت أورد(Danielova,2104) أن ضحايا الحرب بلغ حوالي٤٠٠ألف نسمة، علماً بأنه لا توجد معلومات دقيقة ومحايدة تحديد حجم الضحايا حتى الآن.

التمرد على الدول: أجمع معظم الباحثين على أن التمرد الذي اندلع في إقليم دارفور عام ٢٠١٣م، يرجع أساساً إلى تراكم عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ساهمت فيها كل الحكومات الوطنية المتعاقبة بدرجات متفاوتة، ولكن من الواضح أن الصراعات الأهلية التي لازمت الإقليم لفترة طويلة دون وجود بوارق أمل للحل هي أهم بواعث إعلان التمرد على السلطة؛ لاسيما وأن إعلان التمرد جاء في ظل انقسام مجتمعي كبير، وحروبات متعددة بوتيرة متصاعدة مع وجود أبعاد إثنية تحرك بعض هذه الصراعات، لذلك رفض البعض فكرة التمرد واعتبرها استهداف له، وهذا موقف معظم القبائل العربية، وأيد البعض الآخر مبدأ التمرد واعتبره مناصر له وهذا موقف معظم القبائل غير العربية، مع وجود قبائل تنتمي للطرفين بعضها مع هذا والأخرى مع ذاك. وفي هذا الصدد هناك العديد من الدراسات تشير إلى أن التمرد الذي اندلع في دارفور أساسه قبلي من ثم تطور فيما بعد إلى تمرد سياسي على الدولة، حيث أفاد الملك حسب النبي (٢١٢١/٢/٢٧مم) أن سبب دخول الزغاوة للتمرد يرجع في الأصل إلى مشكلة بينهم وبين بعض القبائل العربية (أولاد زيد) حيث قتل منهم حوالي ٤٥ فرداً، وعندما حاول أولياء الدم الانتقام واجهوا ممانعة وتسويف من الإدارة الأهلية(بهدف إيجاد حل عرفي)،

ولما استفحل الأمر ووصلت الأمور إلى طريق مسدود تمت مطاردتهم بغرض الزج بهم في السجون الأمر الذي جعلهم يفرون إلى جبل مرة ليلتحقوا بخلية التمرد التي أسسها الفور في جبل مرة نتيجة لاحتكاكات المتكررة بينهم وبين الرعاة من القبائل العربية وفشلت الحكومة في إيجاد حل لهذا المشكل المتكرر. لذا نجد أن التمرد الذي شهده الإقليم جاء نتيجة طبيعية للسيولة الأمنية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الهشة التي يعيشها الإقليم حيث وجد بعض المغبونين من أبناء الإقليم الفرصة مناسبة لإعلان التمرد على الدولة بدون حساب لمالات الأحداث، فكان انفجار التمرد إلى العلن في مارس٢٠٠٣م.

التدخل الدولي: عملت النخبة السياسية التي حكمت السودان منذ الاستقلال على إهمال وتجاهل مطالب القوة الكامنة وراء التجمعات الإقليمية، حيث تجاهلت، العمل على تبني مشروع حضاري من شأنه بناء الدولة، وجعلها مرجعية وحيدة لكل السودانيين، بصرف النظر عن العرق أو اللغة أو الإقليمية، وهو ما كرس العرق كمرجعية لمن ينحدر منهم وهو ما ظهر جليا في دار فور(جحيش ومحمد، ٢٠١٨م) كما إن فشل الحكومات المتعاقبة في خلق نسيج اجتماعي متناغم وإحداث تنمية متوازنة في السودان، جعل أهل دافور بلا استثناء يشعرون بالغبن والجفوة من جراء ضعف نصيبهم من التنمية مقارنة ببعض أقاليم السودان على الرغم من كونهم يختلفون في وسيلة تحقيق هذا الهدف والسقف الممكن. من جانب آخر فشلت حكومة الإنقاذ صاحبة أطول فترة زمنية (٣٠ سنة من الحكم) في التعاطي مع واقع دارفور مما يجعلها تحمل الوزر الأكبر لاسيما وأنها بهذه الفترة الطويلة لم تستطع الحد من الشعوبية المتنامية التي أصبحت تأجج من حد الصراعات الأهلية، وعندما بلغت هذه الصراعات ذروتها بانفجار التمرد لم

تتعاطى معه بالشكل المطلوب، حيث فضلت الحسم العسكري بدلاً من الخيارات الأخرى.

دخلت الحكومة في حرب مفتوحة مع المتمردين ولم تدرس تداعياتها المحلية والإقليمية والدولية؛ وكان خياراً خاطأً الأمر الذي فتح الباب واسعاً على مصراعيه للتدخلات الأجنبية، وبما أن الدول الفاعلة في السياسة الدولية تبحث عن ثغرات لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في المناطق الملتهبة تفتحت شهيتها في التدخل في إقليم دارفور الغني بالموارد وكانت الأسباب متوفرة, وفي هذا الخصوص أشار (جحيش ومحمد، 2018م) إلى أن التنافس الأمريكي الصيني الأوروبي أدى إلى الدفع بالشركات البترولية المنتمية لكل من الأقطاب الثلاث (لأجل الحصول على امتيازات تنقيب في إقليم دارفور الغني بالطاقة) مما حرك النزاع وصعّده في هذا الإقليم. كما أن التدخل الأجنبي جعل السودان في إطار عزلة جيوبلتيكية، من خلال فرض العقوبات عليه وهو ما انعكس على البنية السياسية والاقتصادية وحتى التماسك الاجتماعي(البلالي٢٠١٥). ومن جانب آخر المعالجة الخاطئة لهذا الصراع مكنت المجتمع الدولي من سلب إرادة السلطة الحاكمة وتشوية صورة السودان الخارجية بحيث أصبح السودان أكثر دولة بعد اسرائيل اتخذت في شأنها قرارات داخل أروقة الأمم المتحدة، وفي هذا الخصوص أورد دوسة (٢٠١٣م) أن أول دخول للأمم المتحدة للسودان في خط الأزمة قد جاء عبر القرار ١٥٦٤ والخاص بإرسال لجنة تحقيق إلى دارفور عام ٢٠٠٤م ... وخلال ثماني سنوات من تأزم النزاع في إقليم دارفور (٢٠٠٣-٢٠١١م) أصدر مجلس الأمن ثمانية وثلاثين قراراً بشأن الوضع في السودان أكثرها بخصوص دارفور حصرياً. كما أن وجود منظمات ووكالات الأمم المتحدة الكثيف في دارفور ووجود المنظمات

الطوعية من مختلف الجنسيات قد خلق مناخياً جيداً للمخابرات الأجنبية التي عادة ما تجد ضالتها في هذه الظروف فتشكل تهديداً للأمن القومي.

إلى جانب قصر نظر الحكومة في التعاطي مع هذه القضية ما أورد السودان إلى المهالك، كما نجد أن الحركات المسلحة نفسها أخطأت خطأً كبيراً بعدم قراءة الواقع الاجتماعي بصورة جيدة وتبنيها لحمل السلاح كان فيه تعجل، وهناك خيارات كثيرة يمكن أن يلتف حولها سكان الإقليم مثل (التظاهر، أو الاحتجاج، أو العصيان المدني)؛ لأن البنية الاجتماعية لدارفور معقدة لدرجة بعيدة، وما يؤكد ذلك نجد أن الحركات المسلحة نفسها قد تشرذمت وانقسمت لأكثر من ثلاثين حركة في قضية الأصل فيها التنمية المتوازنة، وبرر ذلك الزين (٢٠٢١/٢/١٨م) لعدم نضج الحركات المسلحة والذاتية التي لازمت العديد منها. وفي هذا الخصوص أورد مختوم(٢٠١٧م) أن الجميع خرج من المعركة وهو خاسر! خسر التمرد المجتمع الذي كان يظن أن التمرد يعمل لاسترداد حقوقه الوطنية المسلوبة. بل تلقى المجتمع ضربات موجعة من (حركات التمرد التي كانت تستهدفه والحكومة على حد سواء) وخسرت الحكومة المجتمع الدولي الذي وصمها بارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية وخسر الكل المعركة (حكومة ومجتمعا وحركات متمردة) وكان الرابح الوحيد هو القوى الاستعمارية المتدثرة بثوب المجتمع الدولي، ومن هنا جاء التدخل الخارجي لانتهاز الفرصة لتنفيذ مخططاته الاستعمارية، حيث أوعز لمجلس الأمن بإصدار القرارات وفقاً للبند السابع لميثاق الأمم المتحدة للتدخل عسكرياً حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين . فكان إنزال قوات (اليوناميد) الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور.

النتائج:

من خلال الاطلاع على أدبيات البحث والعمل الميداني خرج الباحث بالعديد من النتائج التي جاءت متوافقة مع الفروض، ومجيبة على أسئلة البحث وهي على النحو التالي:

١- لعب العامل البيئي المتمثل في تراجع معدلات الأمطار، وموجات الجفاف، ونقص القدرة البيولوجية للأرض دوراً مهماً في خلق العديد من الصراعات الأهلية والزيادة من حدتها.

٢- الزيادة الكبيرة في عدد السكانية والحيوان وتقليدية الإنتاج من أهم أسباب التنافس في الموارد، حيث زاد عدد السكان بنسبة كبيرة بلغت حوالي ٥٦٤٪ خلال الفترة بين (١٩٥٦-٢٠٠٨م وهذه الزيادة ألقت بظلالها على نمط الإنتاج والإنتاجية والعلاقات الاجتماعية بين سكان الإقليم.

٣-غياب التنمية المتوازنة في السودان خلق غبناً لمعظم أبناء الإقليم وانعكس ذلك على أسلوب التعبير بين مكونات المجتمع، وألقى بظلاله على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين السكان.

٤- انتشار الريبة والشك وانهيار جدار الثقة بين المكونات الاجتماعية وأصبحت الحيطة والحذر هما سيدي الموقف عند التعاملات العادية وفي القضايا ذات الشأن المشترك.

٥-عدم صحة الاعتقاد السائد بأن طبيعة الصراع في الإقليم بين مكونات عربية الأصل وأخري غير عربية الأصل (زرقة وعرب) بدليل أن ٥٥٪ من جملة الصراعات لا تحمل هذه الصفة .

٥-نتيجة لإهمال المشكلات المثيرة للصراع الأهلي بالإقليم وتبني حلول إسعافية لها تعقدت هذه المشكلات وخرجت عن سيطرة الدولة وأصبحت مدخلاً للتدخل الدولي مما أضفت سيادة الدولة على الإقليم.

٧- لعب التنافس حول الموارد دوراً مهماً في تأجيج الصراع الأهلي في الإقليم حيث نجد٣٦٪ منها عبارة عن صراعات موارد وترتفع هذه النسبة إلى ٥٤٪ إذا اعتمدنا الصراع حول الموارد وأسباب أخرى متباينة.

٨-ارتبط التمرد الذي شهده الإقليم بأبعاد تنموية واقتصاده واجتماعية وسياسية متداخلة عَجَلَ الصراع الأهلي (المتكرر) من بروزه على السطح عام ٢٠٠٣م.

٩-لعبت هشاشة المجتمع دوراً كبيراً في الصرع الأهلي حيث تمثل حياة الريف حوالي ٨٠٪، ونسبة الفقر ٦٢٪، فضلاً عن تفشي الأمية وضعف مخرجات التعليم مما انعكس سلباً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم وساعد على التخلف وعدم قبول الآخر.

التوصيات: من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث يوصي بالآتي:

١-على السلطات الحكومية العمل على التوازن الإقليمي في التنمية والانحياز بصورة إيجابية للأقاليم المتخلفة تنموياً ؛ منعاً لأي ثغرات من شأنها تهدد كيان الدولة والمجتمعات المحلية الأقل نمواً.

٢- ضرورة تحسين وسائل الإنتاج ونقل المواطنين من الإنتاج التقليدي إلى الحديث صوناً للبيئة وتقليلاً للتنافس حول الموارد بين سكان الإقليم.

٣-على السلطات الحكومية توفير الأمن والحماية لكافة المواطنين بصورة متوازنة حتى لا تضعف العلاقة بين الدولة والمواطن فتحل القبيلة محلها، وبذلك ينهدم أهم ركن من أركان الدولة.

٤-على الدولة تدعيم الوشائج الاثنوجرافية وزرع الثقة بين سكان الإقليم من خلال البرامج الوطنية والتربوية والعقدية منعاً للانقسام المجتمعي وحفاظاً على لحمة الوطن والمواطنين.

٥-على جهات الاختصاص تبني حلول موضوعية ومستدامة للصراعات الأهلية المتكررة بدلاً عن تلك الإسعافية المتبعة التي ثبت عدم جدواها في معالجة جذور الصراعات الأهلية في الإقليم.

٦-على جميع أفراد المجتمع إعمار مبدأ حسن الجوار والاحترام المتبادل، وإحكام مبدأ سيادة القانون لأي خلافات يمكن أن تنشأ وسط المجتمع.

٧-على الأحزاب والسلطات الحكومية الابتعاد عن تسيس القبائل بغية كسب المؤيدين؛ لأن ذلك من شأنه تقسيم المجتمع وإثارة النعرات القبيلة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً الكتب:

القران الكريم

١-آدم، إيدام عبد الرحمن (٢٠٠١م) مهددات التعايش السلمي بدارفور ، دراسة مقدمة لمعهد دراسات السلام ، بجامعة زالنجي ، الناشرون مركز دراسات السلام والتنمية ، جامعة زالنجي .

٢-أحمد، إدريس يوسف (٢٠١٧م) حقيقية الحواكير ، الأراضي المجتمعية ونظام الإدارة الأهلية في دافور ومذكرات جي إي أتش باوستيد (١٩٣٥-١٩٣٨م)،سنار عاصمة الثقافة الاسلامية، شركة مطابع العملة المحدودة، الخرطوم.

٣-أيوب، منى محمد طه (٢٠٠١م): الصراعات بين المزارعين والرعاة ،ولاية غرب دار فور ، دراسة مقدمة لمعهد دراسات السلام بجامعة زالنجي ، الناشرون مركز دراسات السلام والتنمية ، جامعة زالنجي .

٤-جحيش، عبد السلام، ومحمد، سليمان أبكر(٢٠١٨م) دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور ٢٠٠٣-٢٠١٤م، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

٥- دوسة، عبد الجبار محمود(٢٠١٣م) دارفور وأزمة الدولة في السودان، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.

٦-هارون،محمد محجوب (٢٠١٣م) السلاح والسياسية في دارفور: تداعيات الأزمة على الساحة السياسية تأليف مجموعة من الباحثين تحرير عبد الوهاب الأفندي وسيد أحمد ولد سالم مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للنشر.

٧- وادي، الطيب إبراهيم (١٩٩٨م) رؤى حول النزاع القبلي في إقليم دارفور- الصراع القبلي وآلية حل مشاكل الأسر المتضررة في إقليم دارفور ، تحرير آدم الزين محمد، والطيب إبراهيم وادي، الطباعة والنشر معهد الدراسات الأفريقية والأسوية ومنظمة فريدرش ايبرت الألمانية، الخرطوم.

٨- محمد صالح ، التجاني مصطفي (١٩٩٩) الصراع القبلي في دارفور ، أسبابه وتداعياته وعلاجه ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم .

٩- المشابقة، أمين، والطيب، ميرغني أبكر (٢٠١٢م) دارفور الواقع الجيوسياسي الصرع المستقبل، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

١٠- العقيد، سيد أحمد على عثمان (٢٠٠٧م) دارفور والحق والمر- الماضي الحاضر المستقبل، دراسة سياسية تحليلية من منظور تاريخي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهر.

١١- خليفة، محمد الأمين خليفة (٢٠١٣م) دارفور حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان تأليف مجموعة من الباحثين تحرير عبد الوهاب الأفندي وسيد أحمد ولد سالم مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للنشر.

١٢- النور، خالد التيجاني (٢٠١٣م) اقتصاد الحرب وحروب الاقتصاد دارفور نموذجاً تأليف مجموعة من الباحثين تحرير عبد الوهاب الأفندي وسيد أحمد ولد سالم مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للنشر.

الرسائل الجامعية

١-أحمد، محمد أحمد محمد (٢٠١٧م) الصرعات القبلية وأثرها على الاستقرار السياسي بولاية شرق دارفور في الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٥م رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا جامعة الفاشر.

٢- بليكي ، وهارولد ، بيرز ، كفيلد (٢٠٠٠م) المجتمع وتدهور الأرض ، ترجمة زينب العبيد أحمد ، رسالة ماجستير في الترجمة ، كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم .

٣- مسعود، بن فاضل رياض شابي (٢٠١٥م) تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في إفريقيا- دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة العربي التبسي، تبسة.

٤- حسب الله، نور الشام سالم أسرم (٢٠١٧) الصراع في دارفور علاقته بالاكتئاب لدى عينة مختارة من الطلاب النازحين وغير النازحين بدارفور، مجلة العلوم التربوية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا العدد الثالث ، المجلد رقم ١٦ الخرطوم ، السودان.

٤- حقار، على أحمد (٢٠٠٣م) البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور رسالة ماجستير منشورة ، شركة مطابع السودان للعملة – جامعة أمدرمان الإسلامية .

٦- كوزي، سعيد علي (٢٠٠٤م) الرعي المتنقل وأثره على البيئة والمجتمع دراسة تطبيقية على محلية كبكابية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم .

٧- محمد، أحمد أبكر آدم (٢٠٢١م) النشاط الرعوى وأثره على الإنتاج الزراعي – دراسة حالة محلية كتم في الفترة ما بين ٢٠١٤-٢٠١٨م رسالة ماجستير غير منشورة كلية، الدراسات العليا، جامعة الفاشر.

٨- مسعود، بن فاضل رياض شابي(٢٠١٦) تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في أفريقيا دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر.

٩- مختوم، حبيب أحمد (٢٠١) النزاعات حول الموارد الطبيعية في إقليم دارفور- محلية رهيد البردي نموذجاً (٢٠٠٥-٢٠١٠م) رسالة ماجستير غير منشورة، مركز دراسة وثقافة السلام، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، السودان.

١٠- نور، محمد أحمد (٢٠٠٢م) الصراعات القبلية في دارفور، الأسباب الآثار على البيئة الاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم.

١١- عبدالله، هاجر جيلاني (٢٠١٥م) الآليات التقليدية لدرء النزاعات – دراسة حالة جنوب دارفور رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، الخرطوم.

١٢- عمرو، منار عبد العزيز محمد (٢٠١٦م) التدخل الدولي في النزاعات الداخلية (دارفور أنموذجا)

رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط عمان ، الأردن

١٣- رباح ، نازك الطيب (١٩٩٨م) دور الحكومة المركزية والإدارة الأهلية في فض النزاعات القبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم.

الدوريات

١-البلاني، إبراهيم قاسم درويش (٢٠١٥م) الأبعاد الجغرافية والسياسية للصراع البيئي في دارفور مجلة ديالي العدد٦٥، جامعة كريمان.

٢-كوزي، سعيد علي (٢٠١٧م) الآثار الاجتماعية للتعديين الأهلي للذهب بمنجم جبل عامر في محلية السريف -بولاية شمال دارفور، السودان، مجلة السودان الجغرافية، كلية علوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم.

٣- عبد العظيم، قتيبة (٢٠١٥م) التداخل القبلي السوداني التشادي وأثره على العلاقات بين البلدين ١٩٦٠م١٩٩٠م، الجامعة العراقية كلية الآداب ، مجلة مداد كلية الآداب ، عدد خاص بالمؤتمر

المؤتمرات وورش العمل

١- بشارة، محمد أحمد (٢٠٠٢م) الصراع القبلي بولاية غرب دارفور الأسباب والدوافع وأزمة الحلول ، مؤتمر التعايش السلمي بين الرعاة والمزارعين يونيو ٢٠٠٢م مركز دراسات السلام جامعة زالنجي .

٢- فلنيت، جولي (٢٠١٠م) الصراع العربي الداخلي في دارفور، ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري التابع لمسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية التنموية، سويسرا، جنيف

٣- فضل، عبد الجبار عبد الله (٢٠٠٢) الموارد الطبيعية ودورها في تزكية الصراعات القبلية في دارفور، ورشة عمل السلام من أجل التنمية في الفترة ٢٨-٢٩ أغسطس ٢٠٠٤م ، مليط .

٤- يوسف، أحمد آدم (٢٠٠٢م) العوامل السياسية والإدارية وأثرها في العلاقات القبلية في الفترة من ١٩٩٧م – ٢٠٠٠م، ورشة عمل السلام من أجل التنمية في الفترة من ٢٨-٢٠٠٢/٨/٢٩م ، شمال دارفور ، مليط .

التقارير ووكالات الأنباء

١- البنك الدولي(٢٠٢١م) الهشاشة والصراع والعنف، نشرة مجموعة البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/topic/fragilityconflictviolence/overview

٢-الجهاز المركزي – شمال دارفور بالتعاون مع وزارة المالية والقوى العاملة (٢٠١٩م) العرض الاجتماعي الاقتصادي الثالث للولاية ٢٠١٨-٢٠١٩م العدد الثالث، ملاك لخدمات الطباعة والنشر.

٣- الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٩م) الكتاب الإحصائي السنوي ، الخرطوم.

وزارة الزراعة والثروة الحيوانية (٢٠٠٢م) إدارة الثروة الحيوانية تقرير عن الثروة الحيوانية بالولاية، الفاشر .

٤- مجموعة الأزمات الدولية(٢٠١٤) دارفور أزمة السودان الجديدة التقرير رقم (٧٦) بتاريخ ٢٥ مارس بركسل.

٥- المجلة الإحصائية الاقتصاد للثروة الحيوانية (٢٠٠٢م) الإدارة العامة للتخطيط واقتصاديات الثروة، وزارة الثروة الحيوانية، الخرطوم.

٦- عبد المنعم، بهرام (٢٠١٩م) سلاح دارفور هاجس أمني يؤرق مضجع حكومة السودان، وكالة الأناضول التركية للأنباء. https://www.aa.com.tr/ar

٧- عبد الهادي، عماد (٢٠١٢م) تزايد حدة الفقر في السودان https://www.aljazeera.net/ebusiness

المصادر الأجنبية:

1-Abass M .Sharaky (2005) Darfur Crisis ,Inst. of Africa Res. and Studies, Cairo University.

2-Chrisation. Patrich James (2013) Darfur-Ground Zero for Africa's Crises of Identity: A

Psycho historiography of Tribes in Conflict, African Security.

3-Ibrahim, F.N (1984): Ecological Imbalance in the Republic of the Sudan. With References to Desertification in Darfur , Byreuth volume 6

4- Danieoiva , Veronika(2014) Darfur Crisis of 2003: Analysis of the Darfur Conflict from the Times of First Clashes to the Present Day, University of SS. Cyril and Methodius in Trnava Ethnologia Actuaus Vol. 14, No. 1/2014

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

المقابلات الشخصية:

م	الإسم	الصفة	تاريخ المقابلة
١	الزين، محجوب عبدالرحمن	مدير	١٨/٢/٢٠٢١م
٢	حجازي، عبدالجليل موسي	موظف	١٥/٢/٢٠٢١م
٣	حسب النبي، أحمدأبكر	ملك	٢٧/٢/٢٠٢١م
٤	طاهر، شريف آدم	ملك	٩/٣/٢٠٢١م
٥	مسبل، عبدالله حمادي	أستاذ-	١٥/٢/٢٠٢١م
٦	مندي، نجاني محمد صالح	شرناي	١٠/٣/٢٠٢١م
٧	عبدالباقي، عبدالباقي عبدالرحمن	ناظر-	١٠/١/٢٠٢١م
٨	عيسى، يحقوب	أستاذ	١٢/١/٢٠٢١م
٩	رحمة الله، صديق الملك	ملك	٩/٣/٢٠٢١م
١٠	ريفة، سيف الدين عبد الله	ملك	١٣/١١/٢٠٢٠

The civil conflict in Darfur - its causes and repercussions - a geographical study

Abstract: The study dealt with the civil conflict in the Darfur region during the period between 1932-2021 AD, and aimed to find out the most important causes of it, and to identify the local and national repercussions that resulted from it, and the effectiveness of the mechanisms and measures that were still used in dealing with it. To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive, historical, and regional approach. To obtain the data, the researcher relied on observations, personal interviews, reports of institutions, and recorded information. The researcher reached many results and recommendations, the most important of which are: The environmental factor represented by the decline in rain rates, droughts, and the lack of the Earth's biological capacity

played an important role in creating and increasing the intensity of many civil conflicts. The large increase in the population of the region during the period between 1956-2008 (564%) and the traditional production are among the most important reasons for competition over resources and the complexity of social relations among the population of the region. As a result of neglecting the problems provoking civil conflict in the region and adopting emergency solutions to them; The situation became complicated and out of state control, and became a justification for international intervention, which weakened the state's sovereignty over the region. Among the recommendations: Governmental authorities must provide security and protection for all citizens in a balanced manner so that the relationship between the state and the citizen is not weakened, the tribe takes its place, and the most important pillars of the state are destroyed. The state must strengthen ethnographic ties and instill confidence among the region's population through national, educational and doctrinal programs to prevent societal division and preserve the cohesion of the homeland. All members of society must establish the principle of good neighborliness and mutual respect, and establish the rule of law for any disputes that may arise in society.

Key words: Darfur - Native Administration - Civil Conflict - Droughts - Community Fragility.